■،، تقييم عمل الإدارة المدرسية، دور السلطة المحلية في ذلك، مسؤولية غياب النظافة والمرافق الخدمية في المدارس ،نقص المعلمين، مهام التوظيف ودور زارة التربية والتعليم المقتصر على إعداد الخطط وليس التنفيذ..!! الدرجات الوظيفية التي تعطى للمحافظات ليست بمثابة ضمان اجتماعي لكنها بمثابة تغطية للعجز القائم في بعض المدارس.. هذه هي محاور الحوار الذي أجرته "الثورة" مع الأخ الدكتور/ عبدالسلام محمد الجوفي وزير التربية والتعليم وفيما يلي نصه:

لقاء/ عبدالواحد البحري

وزير التربية والتعليم لـ « الثورة »:

دكاترة وأكاديميون يقيّمون عملية الامتحانات

◻ المعلمون المسجلون على قوة المحافظات هم غير موجودين

وفرنا أكثر من ألف معمل كمبيوتر للمدارس خلال سنتين وبنهاية العام نكون قد استكملنا مدارس العاصمة

◻ لا يمكن أن نجعل مناهجنا متخلفة لأن البيئة متخلفة

التوظيف

● وزارة التربية متهمة بانها مقصرة في مباشرة صلاحيتها فيما يتعلق بالتوظيف ماذا لديكم في هذا الجانب؟

- ما يتعلق باتهام وزارة التربية والتعليم بالاختلالات المتعلقة بالتوظيف.. في الحقيقة الوزارة ليس لها أية علاقة بالتوظيف وان التوظيف للمعلمين هو من مهمة مكاتب وزارة الخدمة المدنية ويقتصر دور وزارة التربية والتعليم على إعداد الخطة أما التنفيذ فيخص وزارة الخدمة المدنية باعتبار أن التوظيف مخول لهم وليس لوزارة التربية والتعليم ونحمل السلطة التنفيذية المسؤولية فيما إذا حدث هناك أي اختلال في توظيف المعلمين والاكتفاء من المعلمين في المحافظات ، ومن المعلوم أن الدرجات الوظيفية التي تعطى للمحافظات ليست بمثابة ضمان اجتماعي ولكنها بمثابة تغطية عجز حقيقي حاصل في المحافظات وبالتالي التوظيف هو تغطية لهذا العجز.. أما ما يتعلق بتنفيذ التوظيف فليس من مهمة وزارة التربية والتعليم وإنما من مهمة وزارة الخدمة المدنية..

مؤشرات

● من المفترض ان نتائج الامتحانات تعتبر مؤشراً لمستوى التعليم هل اخذتم بهذه المؤشرات؟

- أنا ذكرت بأن نتائج الامتحانات يفترض أن تخضع لعملية التقييم والتحليل من حيث تناسق الامتحانات مع نسب الطلاب ومن حيث أن الامتحانات تقيس مدى تحقق الأهداف المرجوة من العملية التعليمية جملة.

ولذلك أنشأنا مركزاً متخصصاً للتقويم هذا المركز من مهامه الأساسية تحليل نتائج الامتحانات وإعطاء التوصيات والرؤى لقيادة وزارة التربية والتعليم كيف يحسنون آلية العمل وكيفية الاستفادة من هذه المؤشرات في عملية التعليم والتحديث والتطوير للعملية التعليمية.

وأنا أشيد بالسؤال حيث وأنه في صميم العملية التعليمية وأن الامتحانات ليست مجرد نتيجة طالب نجح أو رسب وان نسبة النجاح أو الرسوب ٥٠٪ أو ٦٠٪ أو ٧٠٪ إنما هي أبعد من ذلك بكثير وبالتالي تخضع العملية العلمية إلى التدقيق وأعطينا لهذه العملية الآن متخصصين حاصلين على درجة الدكتوراه.

ونستفيد من خبراء عرب وعالميين في هذا الشأن، ولدينا الآن تعاون مع المركز العالمي للتقويم وسوف يمدنا المركز بالخبرات التي من خلالها نستطيع أن نتحدث عن الامتحانات وتحليلها ومستوى جودتها وليس أداء الطلاب فقط ولكن قياس مجمل العملية التعليمية والمركز ومجلس التقييم سيكون أيضا من مهامه قياس فعالية الإدارة المدرسية والعملية التعليمية وأثر تدريب المعلمين والمعلمات وقياس الكثير من القضايا التي تهم العملية التعليمية..

ظاهرة

● ما هي الأسباب التي ادت إلى اضمحلال قيمة وقدسية العلم؟ فالكثير يفضل دورات الحاسبات واللغة لأبنائه عن المدرسة؟

- هي ظاهرة موجودة لكن هذا لا يعني أنها وجدت مع وجود التكنولوجيا الحديثة والفرص الاقتصادية المختلفة للناس ووجدت مع قلة فرص العمل للأخوة الخليجيين.

وأنت تتكلم أن هناك في المدارس قرابة خمسة ملايين طالب وطالبة كم منهم لديهم هذه الرؤية..؟ وكم نسبتهم في المجتمع ولو أنهم موجودون لكنهم لا يمثلون نسبة كبيرة ، النسبة الكبيرة من الآباء والأمهات ارسلوا أبناءهم إلى المدارس ،ما زال لدينا الكثير من الطلاب الذين يأخذون دورات في الحاسوب أو دورات في اللغة الانجليزية أو دورات في المعلومات وهؤلاء لا يتجاوزون أية نسبة وبالتالي يعتبرون رقماً ضئيلاً جدا مقارنة بالرقم الموجود.

لكن نؤكد أنه من وظيفة المدرسة تعزيز قيمة العلم وأقسام العلم والاستفادة من العلم والاهتمام أيضا بالعلماء والإذاعات وتشكيل الجماعات المهتمة بتحبيب المواد العلمية لأبنائنا الطلاب والطالبات وهي جزء من رسالة الوزارة بل وجزء أساسي إن لم تكن هي من صميم العملية التعليمية.

نقص المعلمين

● ما تزال الشكوى من النقص في المدرسين فمن نصدق القيادات في الوزارة ام مدراء المدارس وما هو سبب هذا العجز؟

- أنا سأكون أكثر صراحة في هذا الموضوع:

أولا: هذا العام لم نتعاقد مع كثير من الأخوة المدرسين العرب وقمنا بعملية الإحلال.

ثانيا: كنا أكثر وضوحاً مع الاخوة المحافظين بأن لدى المجالس المحلية.. الآن عملية توزيع لدى المجالس المحلية.. في محافظة من المحافظات يوجد فيها زيادة على العدد المطلوب لها عشرات إن لم يكن مئات بل آلاف من المعلمين والمعلمات والنسبة العالمية هي معلم لكل ٣٠ طالبا وطالبة ، نحن بحسب الاحصائيات الموجودة لدينا معلم لكل ٢٥ طالبا وطالبة هل هذا موجود على أرض الواقع لا أرى طلباً رسمياً وسأطلب أيضا من خلال الصحيفة الأخوة المحافظين والمجالس المحلية بأن أي عدد من المعلمين والمعلمات الذين لا يداومون عليهم إعطاؤنا كشفاً بالأسماء نحن سننزلهم من القوى المحسوبة عليهم وسنعوضهم بالمعلمين والمعلمات من ذوي الكفاءات لكن لا يمكن إطلاقاً أن أرسل معلماً أو معلمة إلى محافظة من المحافظات وأنا أعلم تماما بأن كشوفات الراتب مليئة بالأسماء سواء كانت أسماء وهمية أو مزدوجة وسواء كانت لأسماء مفرغين من العملية التعليمية.

نحن لا نقبل في وزارة التربية والتعليم إلا أناساً يكونون موجودين في الميدان.

ومسؤولية السلطة المحلية والمجالس المحلية والأخوة المحافظين هي التأكد من وجود هؤلاء الناس وفي حالة عدم وجودهم عليهم إرسال الكشوفات غير الموجودة ويتحملون المسؤولية..

لكن لا يمكن إطلاقاً أن أغطي محافظة من المحافظات ولا يمكنني إطلاقا أن أتكلم عن وجود عجز في محافظة من المحافظات ولدي فائض عددي ، هناك فائض عددي موجود في كل محافظات الجمهورية وبإمكانك أن تطلع.. فهناك محافظات عدد الطلاب الى عدد المعلمين واحد إلى عشرة، وواحد إلى أحد عشر ولكن الواقع يقول بأن النسبة هذه واحد إلى خمسين وإلى مائة (١ -٥٠ ، ١ - ١٠٠) أين بقية المعلمين والمعلمات المسجلين على قوة المحافظات ، إنهم غير موجودين هم أما مغتربون أو متهربون. هي مسئولية المجالس المحلية لأن هذا من صميم عملها، هذا واحد من القضايا الأساسية التي يجب أن تهتم بها المجالس المحلية وعندما تصلنا كشوفات من أي مجلس محلي أو محافظة من المحافظات بأن العدد الفعلي لدينا هو كذا.. وبأن الغائبين هم كذا (كشوفات للغائبين) لأننا ننزل لجاناً وعندما تنزل لجان وزارة التربية والتعليم نحصل على كشوفات من المجالس المحلية والسلطة المحلية بالمحافظة بأن هذا العدد كان موجوداً.

إذا مسؤولية المتابعة اليومية هي مسؤولية المجالس المحلية وقانون السلطة المحلية أعطى للسلطة المحلية مسئولية الإشراف والتأكد من دوام الموظفين الواقعين تحت سلطتها.

الموظف الآن في محافظة الجوف على سبيل المثال ليس تحت سلطتي مباشرة ، هو تحت سلطة المجالس المحلية مباشرة وبالتالي أمام المجالس المحلية خيارين إما إعادة توزيع القوى حسب الاحتياج وإما أن ترفع بالغائبين والمنقطعين إلى الوزارة ونحن نتحمل مسؤوليتهم.

والوزارة تتحمل مسؤوليتها.. عندما يصلها كشف من محافظ محافظة معينة بأن لديهم الف منقطع ويريد بدل الألف منقطع اعتماد درجات وظيفية حينها تتحمل الوزارة مسئوليتها.. وقداتفقنا مع الأخوة في وزارة الخدمة المدنية ووزارة المالية بأن أي محافظة تبلغنا بعجز المدرسين وباسمائهم ومواطنهم على وزارة التربية والتعليم والخدمة المدنية والمالية أن تلتزم بتوفير الدرجات الوظيفية اللازمة لكن أن يتم تستر المجالس المحلية على الأعداد وأن يحول معلمين الى مفرغين وأن يكونوا مغتربين وهذا الكلام أطرحه وبكل وضوح لا يمكن إطلاقاً لوزارة التربية والتعليم أن تغطي العجز في المدارس طالما الوضع هكذا وعلى المجالس المحلية تحمل مسؤوليتها والمحافظين أيضا واعتقد أن قانون السلطة المحلية كان أكثر وضوحا في هذه العملية وعلينا أن نأخذ قانون السلطة المحلية بكامله لا أن نأخذ منه ما يعجبنا ونترك ما لا يعجبنا وأنا أؤكد ثانية بأن مسؤولية الأخوة المحافظين أؤكد أعضاء المجالس المحلية بهذا الخصوص أكبر بكثير من وزارة التربية والتعلم، مسؤولية وزارة التربية، عمل خطط وبرامج، الدور الرقابي والتوجيه والإشراف، عمل المعايير في توزيع المعلمين والإدارة المدرسية والإشراف التربوي لكن المسائل التنفيذية بحسب القانون مسؤولية السلطة.

التوظيف يتم داخل السلطة المحلية وبطريقة غير علمية فلا بدأن يكون من أبناء المديرية بغض النظر عن تخصصه، نحن ننزل من وزارة التربية والتعليم بتخصصات مطلوبة إلى كل مديرية من المديريات وإلى كل محافظة من المحافظات.

أن يكون القبول للتخصصات بغض النظر من أين المعلم لا أن يقبل كونه من أبناء المديرية، المهم أن يكون التخصص المطلوب ولا يمنع أن يأتي المدرس من محافظة (س أو ص) من هذه المنطقة أو تلك.

لكن أن يصر الأخوة في المجالس المحلية على أن يحصر التوظيف لأبناء المنطقة وكان الوظائف المخصصة لوزارة التربية والتعليم هي عبارة عن شئون اجتماعية وضمان اجتماعي هذا أمر مرفوض وعلى الأخوة في السلطة المحلية أن يعرفوا هذا الأمر تماماً.

وكما ذكرت في الجوف أكثر من ٤٦٠٠ معلم وبما لا يقل عن ٤٠٠ مدرسة و٤٠ ألف طالب وطالبة بما معنى أن لكل ١٠ طلاب معلماً إذا أين العجز الموجود، على الأخوة في محافظة الجوف أن يقولوا أين بقية الموظفين ويرسلوا لنا كشوفات المداومين فعلا ونحن علينا توفير البديل واجزم بأنه لا يوجد أي عجز في محافظة الجوف، أرسلنا مدرسين للرياضيات واللغة العربية وعلوم القرآن وارسلنا بالفعل معلمين للعجز النوعي وهناك موجود في كشوفات المحافظة عدد من المعلمين الذين فرغوهم ويعتبروا منقطعين فعلا.

هناك مدراء مكاتب التربية يصطدمون بالسلطة المحلية ولا يعطون الصلاحية الكاملة.

٣٦ معملاً

● بالرغم من توفر معامل اجهزة الحاسبات الالكترونية في الكثير من المدارس إلا انها تتحول إلى ديكور؟

- لم تكن هناك دورات تدريبية لمعلمي ومعلمات أجهزة الحاسوب وتم إقامة الدورات التدريبية لمعلمي ومعلمات أجهزة الحاسوب وتم إقامة الدورات بالتعاون مع شركة ميكروسوفت وبالتعاون مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وتمويل الصندوق الاجتماعي للتنمية ووزارة التربية والتعليم، كل هذه تمت والحمد لله وبدأت الآن المعامل تعمل وتم ربط جميع أجهزة الحاسوب الموجودة شبكيا وتم توفير أكثر من ٣٦ معملاً بأمانة العاصمة وبنهاية هذا العام نحاول تغطية مدارس أمانة العاصمة بأجهزة الحاسوب وأيضا في عدن وتعز والآن بدأنا تدشين مراكز تدريبية في عدن وتعز وإب وأمانة العاصمة للمعلمين والمعلمات لكي نستطيع القول بأنه ليس هناك معلم فقط بل معلمين في المعامل والمعمل طبعا لألف طالب والفين طالب وألفين وخمسمائة طالبة كل هذه الاعداد لم يكن بوسعنا توفير معلمين ومعلمات لها والتدريب يشمل كل معلمي الرياضيات والعلوم وبالتالي مادة الحاسوب مادة أساسية للصفين الأول والثاني ثانوي والعام القادم إن شاء الله سيتم وضع الكتاب المدرسي الخاص بتعليم الحاسوب في المدراس.

١٠٠٠ معمل

● يبدو أن المنهج صمم على أساس توفر مستلزمات بينما الكثير من المدارس لا يتوفر فيها المعمل فكيف يتم معالجة هذه المعضلة؟

- بالتأكيد إن إشكالية وجود مصادر التعلم والمعامل المدرسية كانت إشكالية في وزارة التربية والتعليم وما زالت الإشكالية، الآن أنا أقول لك أنه ما تم شراؤه من معامل منذ عام ٩٠ - ٢٠٠٢م لا يتجاوز الآلف معمل مدرسي وما تم شراؤه من معامل منذ عام ٢٠٠٣م حتى الآن هو أكثر من ٦٠٠ معمل مدرسي واعتقد أننا قد وصلنا إلى توفير ١٠٠٠ جهاز حاسوب.. ونحن ندرك هذه المشكلة وندرك تماما بأن المخططين والممولين في التربية والتعليم وضعوا في أولوياتهم توفير المبنى المدرسي، توفير الكرسي المدرسي، الكتاب، توفير الأثاث أولا واعتبرنا أن المعمل هو عملية مكملة.

لأن التوجه الجديد لوزارة التربية والتعليم نحو اعتبار العملية التعليمية عملية متكاملة ولا يمكن إطلاق النظر إلى عنصر من عناصر العملية التعليمية دون النظر إلى بقية العناصر وبالتالي تم توفير من عام ٢٠٠٣م إلى اليوم "الف" معمل مدرسي وفي طريقنا أيضا إلى شراء مجموعة جديدة من المعامل المدرسية من خلال اتفاقية مع الصندوق الاجتماعي للتنمية.

الإشكالية أن مدارس الثانوية ليست مدارس منفصلة.. سوف أقول لك على موضوع لا يوجد بأمانة العاصمة إلا مدرسة واحدة فقط فيها ثانوية متخصصة وبقية المدارس هي مدارس مشتركة.

وعندما نريد تطوير التعليم الثانوي لابد من ايجاد مدرسة ثانوية مستقلة.. عدد المدارس المستقلة في الجمهورية اليمنية كاملة لا يتجاوز الـ٢٠٠ مدرسة وهذا يعني وجود اشكالية في الثانوية العامة.

ونحن الآن بصدد بناء الاستراتيجية الوطنية للتعليم الثانوي، ندرك تماما أن هناك جملة من العقبات التي تقف أمام تطوير التعليم الثانوي ولكن مع هذا ليست عوامل محبطة بل هي جزء من عوامل النجاح.

نحن بدأنا نفصل ميزانية التعليم الثانوي عن ميزانية التعليم الأساسي فصل هذه الميزانية سيؤدي إلى أن كل مستوى من مستويات التعليم سيحظى بالاهتمام الكافي.

الآن كنا نهتم بالعملية التعليمية جملة ولم نهتم بها جزئياً وهذا الاهتمام أدى إلى وجود اختلال هنا وهناك لأن الاهتمام كان اهتماماً عاماً.

الآن نهتم بالعملية التعليمية حلقات والتخصصات إذاً ما معنى أنه سيكون لكل جزء من العملية التعليمية ولكل فرع من العملية التعليمية الاهتمام الخاص والكافي بها.

التدريب يأخذ حقه الكافي، المعامل تأخذ حقها الكافي، التعليم الأساسي يأخذ احتياجاته، التعليم الثانوي يأخذ احتياجاته.

ولعلك سمعت بإعادة التوزيع المدرسي والإشكاليات التي حدثت وهذه الإجراءات كلها تصطدم بمصالح المجالس المحلية ومصالح الآباء والأمهات، الاشكاليات تحدث نتيجة نقل مدرسة من منطقة إلى منطقة هذه تؤدي بالفعل إلى إحداث إشكاليات وهي مصاعب حقيقية نواجهها ولكننا عازمون تماماً على أن تستمر هذه العملية من أجل تصحيح مسار العملية التعليمية وهذا طبعاً يأتي في طريق الإصلاح الشامل في جملة العملية التعليمية. إعادة توزيع المعلمين والمعلمات، إعادة توزيع المبنى المدرسي، كل هذه القضايا هي جزء من عملية الإصلاح لا يمكن إطلاقاً أن نفصل عملية من العمليات أو عنصراً من عناصر العملية التعليمية عن بقية العناصر. كلها عبارة عن عناصر متشابكة ومتداخلة. ونحن ندركها تماماً.

أنا أؤكد تماماً أن إشكالية المعامل المدرسية هي إشكالية حقيقية ولا يمكن إطلاقاً حلها مالم يتم فصل التعليم الثانوي عن التعليم الأساسي وإعطاء ميزانية التعليم الثانوي كميزانية مستقلة والتعليم الأساسي ميزانية مستقلة وبالتالي يتم التعامل على تطوير النظامين نظام التعليم الثانوي والأساسي بشكل متكامل.

لا يمكن إطلاقاً أن نفصل مستوى المعلم والمعمل والإدارة المدرسية عن بعضها البعض، كلها عبارة عن عملية متكاملة، المنهج بني على أساس حديث وعلى أساس جيد، قد يكون هناك بعض الأخطاء، هذه طبيعة العملية التعليمية أن يتم التطوير وفق الطريقة العلمية لا يمكن إطلاقاً أن أظل أتعامل بطريقة تقليدية نتيجة غياب المعامل.

علينا ايجاد المعامل وهذا ما نسعى إليه لأننا نسعى الآن لتوفير البيئة المدرسية المناسبة وإيجاد المعامل.

ولا يمكن إطلاقاً أن أجعل مناهجي متخلفة لأن البيئة المدرسية متخلفة لابد أن ننهض بالعملية التعليمية.

ولهذا لا بد من فصل المدرسة الثانوية الذي سيؤدي إلى الاهتمام بالمدارس الثانوية وبالتالي توفير المادة التعليمية للمواد المعملية للمدارس بشكل كامل.

الاستراتيجيات

● إلى أين وصلتم في إعداد الاستراتيجية الوطنية للتعليم الثانوي؟

- الحقيقة نحن الآن عملنا على عقد ورش عمل حيث بدأت بعملية التحليل «تحليل واقع العملية التعليمية»، أخذنا آراء المدرسين والموجهين وآراء القيادات التربوية وأيضاً قيادات وزارة التربية والتعليم.

وفي خلال الأسابيع القادمة إن شاء الله سيتم عمل ورش عمل خاصة بالمستفيدين غير المباشرين من مخرجات التعليم الثانوي سواء كانوا مؤسسات مجتمع مدني، أو مؤسسات التعليم العالي، أو الغرف التجارية، وأيضاً المهتمين من الصحافة وغيرهم.. لنستفيد من آرائهم ونحن الآن نقوم بإعداد دراسات علمية رصينة حول واقع العملية التعليمية والاتجاهات الدولية والوطنية وما يجري أيضاً من حولنا.

فالأخوة العمانيون لديهم تجربة متميزة وكان هناك مؤتمر دولي حول التعليم الثانوي في مسقط في عام ٢٠٠٢م. كل هذه أوراق العمل يتم الاستفادة منها واستخلاصها على أساس نخرج بالفعل برؤية ماذا نريد من التعليم الثانوي؟

وهل التعليم الثانوي القائم حالياً يلبي حاجات المجتمع ويلبي طموحات أبنائنا وبناتنا..؟ وما هي وسائل تطويره؟

وهناك تعاون وثيق بيننا وبين البنك الدولي لدعم هذه الاستراتيجية وأيضا وعدنا الكثير من المانحين أن يتم دعم هذه الاستراتيجية لأن ليس الهدف عبارة عن وجود استراتيجية ولكن نريد أن نضمن بالفعل عندما تبرز الاستراتيجية من وجود تمويلات لتنفيذها لأن الاستراتيجية ستكون عبارة عن برامج لتطوير وتحديث البرامج بهدف تحسين واقع التعليم الثانوي.

فإذا لم نضمن وجود التمويلات الكافية هذا سيعني أنها ستكون عبارة عن «ورق» ونسعى إلى جذب المانحين وأخذ وعود جدية منهم على أن يتم دعم ما سوف نصل إليه»، وهناك دعم من البنك الدولي والجانب الهولندي والبريطاني والياباني ومن وكالة التنمية الدولية.

وهناك وعود جدية بأن يتم دعم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتعليم الثانوي وإخراجها إلى حيز الوجود.. واليابانيون الآن سيدعموننا في مجال إعداد هذه الاستراتيجية وأنا أتوقع أنه من الآن حتى سبتمبر القادم ستكون الاستراتيجية الوطنية جاهزة.

علاقة مكملة

● وما هي العلاقة بينها وبين استراتيجية التعليم الأساسي؟

- هي عملية مكملة، الآن لدينا استراتيجية وطنية للتعليم العالي ولدينا استراتيجية وطنية للتعليم الفني ولدينا استراتيجية وطنية للتعليم الأساسي وبدأت الحلقة الأضعف في النظام التعليمي هي التعليم الثانوي يعني أن هذه الحلقة التي لم تحظ بالتمويل ولم يتم الاهتمام بها وبالتالي أصبح التعليم الثانوي هو الحلقة الأضعف ما نعتقد جازمين بأن هذه الحلقة يجب أن تكون الحلقة الأقوى لأن خريج الثانوية العامة يذهب إلى التعليم العالي.. فإذا كان مستواه غير متكافئ مع متطلبات التعليم العالي سيؤدي إلى عدم تطبيق استراتيجية التعليم العالي بطريقة جيدة وأيضاً سيؤدي إلى عدم نجاح للاستراتيجية الوطنية للتعليم الفني وفي نفس الوقت كيفية إعداد برامج متميزة وأسعى إلى دعم التعليم الأساسي ثم ماذا بعد..؟ يجب أن يكون هناك تواصل لعملية التطوير والتحديث في جملة العملية التعليمية.

دورات المياه

● هناك إهمال وعدم مسؤولية أثناء تشييد المباني المدرسية وحتى مدراء المدارس يستلمون المنشأة دون استكمال مرافقها؟ وهذه مشكلة تعاني منها مدارس العاصمة التي هي بغير دورات مياه؟

- هذه المشاكل موجودة حقيقة. أولاً دعني أوضح لك الآن لا يوجد أي مبنى جديد دون أن تبنى له مرافقه الكاملة من الفناء المدرسي والحمامات وإذا كانت مدرسة مشتركة هناك حمامات خاصة للأولاد وأخرى للفتيات وأيضاً حمامات خاصة بأعضاء هيئة التدريس والإدارة المدرسية هذا بالنسبة للمدارس الجديدة، المدارس القديمة كانت فيها إشكالية حقيقية كان يتم إنشاء المبنى دون أن يجهز بمرافقة وعليه فلدينا برنامج يشيد في إب وأبين وهي المدارس البيئية ومدارس تحسين البيئة المدرسية وتم إضافة حمامات لكل المدارس التي لا توجد فيها حمامات.

الآن في أمانة العاصمة هناك برنامج أيضاً عمله الصندوق الاجتماعي للتنمية، جميع المدارس التي تم إعادة تأهيلها وتم إضافة مرافق خدمية لها.. كما تم تجهيزها بالملاعب المدرسية لأنه أيضاً لا يمكن أن تكون فصولاً دراسية.. والعملية التعليمية هي عبارة عن جولة من الأنشطة والمبنى المدرسي يجب أن يكون مبنى متكاملاً مثل ما ذكرت يجب أن يكون هناك حمام وغرفة للأنشطة ويجب أن تكون هناك غرفة للمعمل والوزارة كانت تهتم بالمبنى المدرسي دون المرافق نتيجة الضغط الذي كانت تواجهه التربية والتعليم ونتيجة محدودية الإمكانيات التي كانت متوفرة لوزارة التربية والتعليم..

حمامات جافة

الآن ومنذ عام ٢٠٠٠م، لم يبن أي مبنى مدرسي جديد دون أن تبنى له مرافق جديدة وجدنا أن هناك إشكالية تواجه المناطق الريفية وهي ندرة المياه وبدأنا نعمل حمامات جافة هي تجربة الآن تحت الدراسة بنيت حمامات جافة في مدارس في عمران والضالع والمحويت وفي صنعاء وريمة. لدينا برامج وخطط للصيانة. وهذه البرامج الآن تحت التجربة نقيس مدى نجاحها إذا نجحت سيتم تعميمها..

والاشكالية ليست مرتبطة بوجود الحمامات ولكن تشغيلها لأن الإدارة المدرسية لا توجد لديها الإمكانيات لمستويات النظافة فإقفال الحمام عندها أولى نتيجة أن المجالس المحلية أيضاً - مرة ثانية أعود إلى المجالس المحلية والسلطة المحلية- أخذت الرسوم المدرسية كمورد من الموارد وبالتالي أخذت المبالغ التي كان بالإمكان أن يستفاد منها في أعمال النظافة والتنظيف كمورد من موارد للسلطة المحلية وتركت المدرسة بدون ميزانية تشغيل، الآن بدأت العملية تعود إلى وضعها الصحيح.

بدأنا في أمانة العاصمة وبدأت المبالغ تعود إلى المدارس من هذا العام وبالتالي نستطيع أن نحاسب مدير المدرسة.

أنا أستطيع أن أحاسب مدير المدرسة عندما تكون لديه الإمكانيات لعمل شيء ولم يعمله لكن أن لا يكون لديه الإمكانيات لعمل شيء ولم يعمله لا استطيع أن أحاسبه وبالتالي نحن أبلغنا السلطة المحلية بهذا الخصوص.. وفي محافظة إب اعيدت المبالغ إلى المدارس وتعز وأمانة العاصمة كانت رائدة بهذا فقط من هذا العام.

وبالتالي سنخضع الآن كل المدارس لعملية تقييم من قبل السلطة المحلية ومن قبل وزارة التربية والتعليم للتأكد من استخدام هذه المبالغ للأشياء التي تخدم العملية التعليمية من ضمنها الاهتمام بالحمامات وتنظيفها ووجودها ووجود دورات المياه ضروري سواء كان في المدرسة طلاب أمراض بالسكري أولا. حيث لا يمكن إطلاقاً أن يظل الطالب أو الطالبة وهم جزء من عملية التعليم نحن لا نعلم فقط معارف نحن نعلم سلوكيات وبالتالي إذا لم نعلم السلوكيات الصحيحة والسليمة وممارستها في المدرسة نكون قد جنينا على العملية التعليمية.

ونكون قد انقصنا من دورنا الأساسي والعملية التعليمية متكاملة لا يمكن أن أعلمه درس النظافة وفي الأخير لا أوفر دورة مياه في المدرسة، لا يمكن إطلاقاً أن أعلمه أهمية الماء ولا يوجد ساحة مدرسية، ولا يمكن إطلاق التكلم عن أهمية الرسم وفي الأخير لا يوجد حصة أنشطة تربية فنية، كل العملية التعليمية جميعها عملية متكاملة والإشكالية كما ذكرت لك سابقاً كانت إشكالية الإمكانيات لأن السلطة المحلية في الأربع محافظات التي ذكرتها سابقاً.. بدأت متميزة وبدأنا الآن بالفعل نحاسب المكاتب على أدائها وقصورها إذا كان هناك قصور وبالفعل كان هناك قصور يعزى إلى الإمكانيات الآن بدأت تتوفر الإمكانيات للمكاتب في بعض المحافظات تتابع وبشكل جدي ما سيتم العمل به.

كان في السابق يتم البناء واستغلال المرافق بإضافة عدد من الفصول كان التصميم تنزل به دورات مياه لكن نتيجة الازدحام يقول أبني اثنين فصول بدلاً عن الحمامات أو تحول إلى مخازن وهذا حدث في أكثر من محافظة وتتحمل المسؤولية بشكل مشترك المجالس المحلية ووزارة التربية والتعليم.

ذوو الاحتياجات

● ما حصة ذوي الاحتياجات والمبدعين الخاصة من خطط وبرامج وزارة التربية والتعليم؟

- شكراً جزيلاً يبدوا أن اليوم الأسئلة كلها أسئلة خاصة. أولاً لا يمكن إطلاقاً الحديث عن عملية تعليمية دون الحديث عن ذوي الاحتياجات الخاصة وذوي الاحتياجات الخاصة قد يكونون مبدعين وقد يكونون أيضاً متخلفين قد يكون هناك ذوو إعاقات سمعية أو بصرية أو غيرها. وبالتالي الآن أنشأنا إدارة متخصصة في التربية الشاملة هذه الإدارة مهمتها الاهتمام بذوي الاحتياجات الخاصة ولدينا إدارة خاصة بالمبدعين وضمن هيكلة الوزارة الجديدة سيتم تصعيد هذه الإدارات إلى إدارات عامة وسيتم عكسها على مستوى المحافظة والمديرية. لدينا الآن تجارب خجولة وبسيطة في عدن مدرستين فقط وهي متميزة وتجربة رائدة والآن تجربة جديدة تنفذ في حضرموت وفي أمانة العاصمة ومحافظة صنعاء ومحافظة إب ستكون هناك مدارس للمبدعين ومدارس لذوي الاحتياجات الخاصة نقيم الآن دورات تدريبية للمعلمين والمعلمات وخاصة في المناطق التي نتأكد أن فيها بالفعل عدد من ذوي الاحتياجات الخاصة مثل المعاقين وغيرهم لتدريب المعلم كيفية التعامل مع هؤلاء ليس فقط التعامل معهم كإعاقات ولكن أيضاً كأسلوب فردي.

وبالتالي من مهام المدرس بالفصل التركيز على مراعاة الفروق الفردية بين الطلاب أي بين الطالب المتميز والطالب الأقل تميزاً بين الطالب الذي سمعه خفيف والطالب الذي احرجته إعاقته كل هذه العناصر ندخلها ضمن برامج تدريب المعلمين لكي يتمكن المعلم عندما يدخل الفصل من التعامل مع كل هذه العناصر لأنهم وجدوا في عملية الدراسات التربوية أن عملية الدمج أفضل من عملية الفصل كانت النظريات التربوية السابقة تتحدث عن أن تعليم الطلاب بشكل منعزل -ذوي الاحتياجات الخاصة- أفضل بكثير لأن النظريات الحديثة في مجال التربية تقول على أن دمجها هو أكثر لكي يشعر الطالب بأنه جزء منبوذ من المجتمع ولكي يظهر أمام زملائه ويتقبلوه عندما يتعاملون معه بشكل يومي بشكل جيد ويستطيعون أن يتعاملوا معهم وكأنهم خالون من الإعاقة، ننسيهم إعاقتهم ونجعلهم يركزون على العملية التعليمية.

كل هذه العناصر لها مساحة واسعة في التحصيل التربوي وأيضاً في عملية الإحلال ونركز عليها وكلما نظمت دورات تدريبية ووجود الإدارات المتخصصة هو واحد من الأدلة لكن أيضاً تفعيلها هو الأهم وليس وجودها كديكور وهناك الآن خطة للتعاون مع الصندوق الاجتماعي للتنمية ووزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة الشباب والرياضة لتفعيل كل هذه الأنشطة.

تأملات

محمد العريقي

أحداث ليست في الحسبان

□ أحداث وراء أحداث، بعضها لم تدخل في حسابات المهتمين والباحثين من واضعي سيناريوهات المستقبل، ولم يخطر على بال الفلكيين والمنجمين، ولم يتوقع لها الضحايا والمتضررون، ولا أحد يعرف ما تخبئه الأيام لهذا العالم من منعطفات جديدة في المستقبل.

□ هذا هو حال العالم كل يوم بقصص وأحداث ومشاهد متصاعدة لم يكن يتنبأ لها العرافون والميالون لقراءة الطالع قبل عشرات السنين، وربما قبل أشهر أو ساعات من الآن.

□ الأحداث التي تهز العالم اليوم أصبح لها مصطلحات ومسميات ومدخلات ومخرجات وتأويلات وتبريرات، وتفتح لها طرق ومسالك للتصعيد والتحوير والتدوير، وتُقرع لها طبول الحرب والدمار، مع أن تلك القضايا في جوهرها عادية وبسيطة ولا تستحق كل هذا التهديد والوعيد، وليس لها صلة بهموم الإنسانية الحقيقية.

□ لأمور صغيرة يظهر مصطلح «المطالبة الدولية، والقرارات الدولية، وقرارات مجلس الأمن، ولقاءات، ومؤتمرات قمم، وتصريحات، ومؤتمرات صحفية»، بينما المشاكل والصعوبات التي تعترض معظم سكان الكرة الأرضية لا تحظى بأي اهتمام.

□ فالأمراض الفتاكة تحصد ملايين البشر سنوياً، والفقر يبدد الأمل عند أكثر من بليون إنسان في الكرة الأرضية، وثلاثة بلايين شخص يعيشون على معدل دولارين إلى ثلاثة دولارات في اليوم الواحد، وبليون شخص يعيشون بدون عمل، وتدهور مستمر في الموارد الطبيعية، ويصبح معها الغذاء والماء والطاقة من الحاجيات النادرة.

□ إذاً، ماذا فعلت الدول الغنية لمواجهة التحديات التي تهدد الإنسانية برمتها؟ بينما تندفع هذه الدول بكل ثقلها وتفتح خزائنها لأمور سياسية عادية يمكن حلها بلغة العقل في جلسة حوار.

□ أين التزامات وتعهدات تلك الدول في محاربة الفقر والقضاء على الأمراض المعدية وحماية البيئة؟ وأين هي مبادئ العدالة والحرية والمساواة والديمقراطية وحقوق الإنسان عندما يتعلق الأمر بإنسان العالم الثالث؟؟

alariky@maktoob.com

موسم الهجرة إلى الكتاب

محمد الحضرمي ●

□ .. في كل مَرة يطيبُ اللقاءُ بالكتاب، وفي كل لقاء يؤكدُ أنه الأقربُ الى القلب، وفي مساحة صفحاته مسحة مَعْرفة من نوع آخر، وفي كلَ مرة يفتتح فيها معرض للكتاب نشعر كم هو الفكرُ الانساني عظيم، وكلما امتثلنا أمام الكتب نحس وكأننا بين يدي أرواح العلماء، نتلقف الكتاب فتتلبسنا روح مؤلفه، ونقرأ صفحاته فنعيشُ في عالم آخر من المتعة التي تسكرُ الوجدانِ، تلك هي الحياة الأخرى التيَ لا تعرفُ الموت، والحياة التي لا تكابد الأمراض، ولا تُهدد بالانقراض.

● وفي صفحات الكتاب لا ترتسمُ الكلمات فقط، بل يتجسدُ فكرٌ بكلَ حياته وألقه، فيها ندى الفكر العذب الذي يروينا كل حين، ومن غير الكتاب تصبح حياتنا متخشبة، يابسة وجافة، وتصبح طرية كأعواد لدنة كلما عشنا ساعات مع الكتابِ وكلما كان هذا الكائنُ الورقي الجميلُ رفيقنا وجليسنا وأنيس وحشتنا.

● وفي كل مرة يُفتتح فيها معرض للكتاب نعيشُ هذه الفرحة التي تنفثها أرواحُنا بوحا جميلا يغازل الخيال، وألقا يبهجُ النفس، فهذا السوق الكبير الذي يزورنا مرة كل عام يعطينا مساحة من المعرفة الحُرة، ويضفي علينا شيئا من الحبِ المفقود.

● الكتابُ خيرُ جليس كما قال المتنبي طليعة شعراء العربية، ومن حواف أوراقه تفيضُ الخيرية لتصب في جداول القلب، تلك هي خيرية متجددة لا تنضب، ومأو